استمرار الحرب تحت وطأة «النفور من الخسارة»

انطوان شلحت

يبدو أن اغتيال زعيم حركة حماس، يحيى السنوار، لم يُسعف ساسة إسرائيل وقادة عسكرها ومؤسّستها الأمنية في تصويره نصراً، بل إن الذي شاع أكثر بعد الاغتيال أن هذا النصر ليس أكثر من وهم بصري، في الوقت عينه لا توجد مؤشرات قويّة إلى أن حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة على وشك الانتهاء، في الزمن القريب. واستمرار الحرب فترة طويلة يشكّل العصب الأساس في القناعة السائدة عند معظم أوساط الرأي العام الإسرائيلي، مثلما أظهر استطلاع «معهد سياسات الشعب اليهودي» الذي أجري في مناسبة الذكرى السنوية الأولى للحرب التي بدأت يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ونشرت نتائجه قبل عدة أيام. ولعلّ التفصيل الأبرز والأهم في هذا الاستطلاع هو جوهر السبب الرئيسي الذي يعتقد الإسرائيليون بأنه يقف وراء استمرار الحرب من دون أي خَطٍّ نهاية بارٍ في الأفق. فأكثر من نصف الإسرائيليين (55%) يؤكدون أن سبب إطالة أمد الحرب يعود إلى أن لدى ائتلاف الحكومة الإسرائيلية الحالية مصلحة حزبيّة في ذلك، وهذا يعني بحسب معدّي الاستطلاع أن أغلبية الجمهور الإسرائيلي باتت مقتنعةً بأن أصحاب القرار يحتكمون، بالأساس، إلى مصالحهم السياسية والائتلافيّة حتى في أكثر القرارات مصيرية التي تتعلّق بالحياة والموت على مذبح الحرب.

وفي ما يخصّ تأثير اغتيال السنوار على مجريات الأحداث، تتصدّر أغلب التوقعات في كتابات المحلّلين الإسرائيليين سيناريوهات كثيرة، إنما جلّها يسير في اتجاه استمرار الحرب، ويؤكّد أن هناك سيناريو واحدًا يصعُب الكلام حوله: نهاية الحرب، إذ إن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو غير مستعد بتاتًا لسماع ذلك. ولذا لا تشهد صفقة تبادل الأسرى أي محاولةٍ للدفع بها إلى الأمام. ووفقًا لمصادر مطلعة على المفاوضات، «قد يتغيّر وضع الاتصالات بعد اغتيال السنوار»، ولكن الأمر الأكثر أهمية أن نتنياهو عزّز حجته حيال ضرورة الاستمرار في الحرب حتى... النصر.

وعلى سيرة النصر الذي يسعى إليه نتنياهو، وما زال يمنزلة لازمة لا يصدُر عنه من بيانات وتصريحات، يجدر التنويه بما يلي: أولًا، يؤكّد المقرّبون من رئيس الحكومة أن اغتيال السنوار هو بمثابة إنجاز مهم لإسرائيل، ولكنه لا يعني، في أي حال، نهاية حركة حماس التي أثبتت قدرتها على مواجهة الأزمات الصعبة، ناهيك عن أن أهداف الحرب لم تتحقق بالكامل، واستعادة المخطوفين هدف يُعتبر عنصر الوقت فيه حاسمًا. ثانيًا، عندما يتحدّث هؤلاء المقرّبون، والذين لا شك في أنهم ينطقون باسم نتنياهو، عن غاية إنهاء «حماس» فهم يشيرون إلى أن ما يخدم بلوغ هذه الغاية على نحو رئيس في الوقت الحالي هو تعزيز الضغط العسكري في شمال قطاع غزّة بالأساس، مثلما يفعل الجيش الإسرائيلي في الآونة الأخيرة، وكذلك تكثيف الجهود لضرب البنية التحتية العسكرية والتنظيمية للحركة في أراضي الضفة الغربية.

ويبدو أن ما اقتضى التنويه بهذا التأكيد من المقرّبين من نتنياهو أن حركة حماس ليست على وشك الانتهاء، أن عدّة كتابات إسرائيلية تتحدّث منذ فترة عن استحالة تحقيق إسرائيل حسمًا عسكريًا لا في قطاع غزّة ولا في لبنان، وأضيف إلى ذلك أخيرًا التشديد على أن ما يحكم الإصرار على الاستمرار في الحرب هو عامل «النفور من الخسارة» المستمدّ من علم النفس المعرفي، والذي بمدى ما ينطبق على مجال الاقتصاد يسري على الحروب أيضًا.

ما هو جليّ أن إسرائيل ما زالت، حتى بعد اغتيال السنوار، تعلن إصرارها على تحقيق هدف القضاء على المقدّرات الحكومية والعسكرية لحركة حماس، وثمّة من يلفت إلى أن ذلك لا يمكن أن يتم إلا من خلال السيطرة على قطاع غزّة بكامله، والبقاء فيه فترة طويلة، لا سيّما إذا كانت تريد إيجاد ظروفٍ لإنشاء بديل عن حركة حماس. وهذه معضلة يمكن القول إنها ترافق الواقع منذ بداية الحرب.

عودة «خريف الغضب» إلى العراق

عبد اللطيف السعدون

استطاع «خريف الغضب» العراقي، في عنفوانه الأول قبل خمس سنين، أن يُسقط حكومة عادل عبد المهدي، وأن يدفع الطبقة الحاكمة المازومة إلى محاولة احتواء موجة الغضب العارمة آنذاك، والتي كسرت حاجز الخوف، وتجاوزت «الخطوط الحمر» بمطالبتها الصريحة بإنهاء الهيمنة الإيرانية. ورفعت علنًا، ولأول مرة، هتاف «إيران برّه برّه» الذي أرعب دولة «ولاية الفقيه»، ودفعها إلى نصح وكلائها في العراق، بعدما تصاعدت حركة الاحتجاجات لتشمل مدنًا أخرى غير بغداد، بالتضحية بحكومة عبد المهدي، وتحميلها المسؤولية علنًا جرّى، وجرى بمصطفى الكاظمي رئيسًا لحكومة «انتخابات مبكّرة»، وعدت بالعمل على توفير الخدمات الأساسية، ومعالجة مشكلات الكهرباء والفقر، والبطالة، والوضع الصحي، ومحاربة الفساد، وحصر السلاح بيد الدولة، وكذلك الاقتصاص ممن أطلق النار على المتظاهرين.

وإذ توهّمت الطبقة الحاكمة، في حينها، أنها امتصّت بهذه الخطوات موجة الغضب التي خلفت أكثر من 60 قتيلًا، وما يقرب من 30 ألف جريح ومعاق، عاودت سيرتها الأولى، خاصة بعد انفراد «الإطار التنسيقي» بالسلطة بقوده «الحيتان الكبار» وقادة المليشيات إثر انسحاب نواب التيار الصدري من البرلمان، ووجدت في فشل الكاظمي في تحقيق ما أراده المحتجّون المبرر لإبعاده عن السلطة وقتل طموحه في ولاية ثانية، وتكليف العضو السابق في حزب الدعوة محمد شياع السوداني لتشكيل «حكومة خدمات» ساعية إلى إبقاء السلطة الحقيقية ببدها مهدّدة، بين فترة وأخرى، بإطاحة السوداني نفسه إذا ما حاول الخروج على ما رسم له.

وبالطبع، استمرّ تدهور الأوضاع، واتّسعت مساحة العبث لقادة المليشيات والمافيات في ظل الهيمنة الإيرانية على القرار، ولم ينتظر «التشرينيون» الذين أوقدوا شرارة «خريف الغضب» أنهم محاصرون، وأن ثمّة أكثر من جهة وشخصية وحزب تريد معاقبتهم على خلفية ما أطلقوه من شعاراتٍ ومطالب.

ولذلك قرّر فريق منهم العودة إلى الشارع، والسعي إلى استنهاض القوى الحية فيه على طريق إنجاز التغيير الذي يريدونه، وتوافق شباب محافظة ذي قار الجنوبية على أن يحملوا الراية هذه المرّة، خاصة بعدما أخرجت القوى الأمنية من أدراجها السرّية أوامر قبض قديمة تستهدف مئات الناشطين الذين شاركوا في حركة الاحتجاجات التي حدثت في المحافظة عام 2019 وما بعده، واعتقلت معظمهم. وشهدت مدينة الناصرية عاصمة المحافظة تجمّعات ضخمة احتجاجًا على هذه الخطوة، واجهتها قوات الشرطة باستخدام القنابل الدخانية، لكن ذلك لم يمنع المتظاهرين من الاستمرار في حراكهم. وكان لافتًا، خلال كل هذه التداعيات، سعي بعض أطراف الحكم الصيني الوجه الموجة، وإبداء التعاطف مع مطالب المتظاهرين، وإضعاف أنفسهم في موقع المساند، أو على الأقل المتفهم لها، وعيونهم على الانتخابات البرلمانية التي يُفترض أن تجرى العام المقبل، كما كان لافتًا أيضا ارتفاع صوت شيوعيي المحافظة في دعم الحراك الذي جاء نتيجة الصراع السياسي الدائر في المحافظة، والتدافع على تقاسم السلطة والمغانم، وتدهور المستوى المعيشي للمواطنين». وشجب «ممارسات السلطة في قمع الحريات، ومصادرة حقّ التعبير والتظاهر السلمي»، وهو موقف يُحسب لهم بعد فترة السبات الطويل التي عاشوها بعيدًا عن جماهيرهم.

إلى ذلك، يبقى أن ما يُؤخذ على الموجة الجديدة من «خريف الغضب» تركيزها على المطالب المعيشية والاقتصادية ومطالب الخدمات، وإهمال أية مطالب سياسية جوهرية، كالتي دعا إليها الناشطون في عنفوان الموجات الأولى عام 2019 وما بعده، كما يُؤخذ عليها أيضًا أنها لم تتخذ بشكل فاضح من محافظات ومدنا أخرى حتى الساعة. ومن جانب آخر، بسجّل لها أن مجرّد انطلاقها، وبهذا الزخم الذي أرعب الطبقة الحاكمة، يظل محطة مهمّة على طريق التغيير، وتحمل دون إهمال الثوابت الأخلاقية التي لا غنى عنها للنجاح، في روافع صعود الصين الذي يثير التساؤلات وتدور حوله إجابات كثيرة دقيقة تارة وطائشة تارة أخرى، يمكن تكثيف النهج الصيني الذي أفضى إلى هذه النهضة الكبيرة المشهودة، والذي عُرف باسم «الاشتراكية ذات الخصائص الصينية»، بأنه قام على بعدين: الأول، استعمال بعض آليات اقتصاد السوق، وفق منهج سمح بظهور طبقة من الصينيين الأثرياء، مترافقًا مع تقليص الخدمات المجانية التي تقدّمها الدولة، تحت شعار مشاركة الجماهير في تحمل أعباء التنمية. والثاني، الانفتاح على العالم، مع الحفاظ على ضرورات السيادة الوطنية. قامت نظرية «الاشتراكية ذات الخصائص الصينية» على تحرير الاقتصاد الصيني، في ظل رقابة الحكومة وتوجيهها للسياسة الاقتصادية العامة، بغرض الحفاظ على سيادة الدولة على اقتصادها، وعدم جعله يوابة للسيطرة لأميركية عليها، بخاصة بعد أحداث ميدان تيان آن مين في العام 1989 التي هدفت للإطاحة بالنظام الشيوعي الصيني، بدعم غربي تزامن مع تفكك الكتلة الاشتراكية. وبحسب مقرّرات المؤتمر العام الرابع عشر للحزب الشيوعي الصيني (أكتوبر/ تشرين الأول 1992)، قامت تلك النظرية على مبدأ مفاده: «مع الحفاظ على السيطرة الحكومية الكلية على العمليات الاقتصادية، يجب أن تخضع الأنشطة الاقتصادية والتجارية لقانون القيمة، وتستجيب للتغيرات التي يفرضها العرض والطلب في السوق. كما أن السوق هو الذي يتحكّم بتحديد الأسعار. والمنافسة تحفّز المؤسسات الإنتاجية والتسويقية لبذل مزيد من النشاط، ما يؤدّي إلى ازدهار الهيئات الناجحة وتصفية المؤسسات الخاسرة. على أن يُفتح الاقتصاد أمام شكل جديد من الملكية، هو «الشركات المساهمة». ورغم أن الصين لم تبدأ من الصفر في العام 1978، الذي شهد تحوّلها إلى سياسة الإصلاح والانفتاح عقب وفاة مؤسّس الجمهورية الشعبية ماو تسي تونغ، إذ كانت سنوات براعة، وقوامها الاهتمام بالغاية الوطنية النبيلة، وتقديمها على الوسيلة، من دون إهمال الثوابت الأخلاقية التي لا غنى عنها للنجاح. في روافع صعود الصين الذي يثير التساؤلات وتدور حوله إجابات كثيرة دقيقة تارة وطائشة تارة أخرى، يمكن تكثيف النهج الصيني الذي أفضى إلى هذه النهضة الكبيرة

> بإمكاننا، نحن الشعوب، أن نبني علاقات وثيقة مع الصين تخدم الأجيال الجديدة

وذلك بعيداً عن جماهيرهم.

إلى ذلك، يبقى أن ما يُؤخذ على الموجة الجديدة من «خريف الغضب» تركيزها على المطالب المعيشية والاقتصادية ومطالب الخدمات، وإهمال أية مطالب سياسية جوهرية، كالتي دعا إليها الناشطون في عنفوان الموجات الأولى عام 2019 وما بعده، كما يُؤخذ عليها أيضًا أنها لم تتخذ بشكل فاضح من محافظات ومدنا أخرى حتى الساعة. ومن جانب آخر، يسجّل لها أن مجرّد انطلاقها، وبهذا الزخم الذي أرعب الطبقة الحاكمة، يظل محطة مهمّة على طريق التغيير، وتحمل بشارة خير بولادة حراك شعبي قادم أكثر تنظيما وقوة، وأكثر وضوحاً ونضوجاً في رؤيته إلى مسار النظام السياسي في البلاد، وكسرها حاجز الخوف وللامبالاة التي سادت في بعض المراحل.

(كاتب عراقي في كاراكاس)

ميلاد أسطورة اسمها السنوار

علي انوزلا

بقدر ما انتابني قلق وحزن عميقان ليلة استشهاد حسن نصر الله، خاصة وأن ناساً كثيرين ممن قلوبهم مع المقاومة، قبل تأكيد استشهاده الذي تأخّر ليلة ونصف نهار، يغدون الأمل ويصلون من أجل أن لا يكون النبأ صحيحا، لأن استشهاده كان غدراً به واغتيالاً جبانا مدبّراً بتواطؤ بين إسرائيل وأميركا، وانتقاما وحشيا باستعمال أكثر من 84 طنا من المتفجّرات القوية والصواريخ المحلقة القادرة على اختراق عُمق الأرض، بقدر قلقي وحزني تلك الليلة ما أحسستُ به لحظةً تسريب الأخبار الأولى لاستشهاد يحيى السنوار هو خليط من شعور عارم بالغضب والحنق والعجز والرغبة على المقاومة ومستقبلها، خاصة بعد التضحيات الجسيمة التي قدّمها الشعب الفلسطيني من لحمه ودمه. ثم ما إن ظهرت أولى صور الشهيد البطل، وهو يرتدي جعبته وذراعه على صدره كمن يضغط على الزّناد، حتى تحوّلت كتلة الغضب بداخلي إلى شعور بالفخر والاعتزاز، وحضرت في ذهني، كما في أذهان كثيرين، حسب قولي، تلقائيا صورة المناضل الأممي تشي غيفارا وهو مسجّى بجناب سلاحه.

وجاءت مقاطع الفيديو التي سمح جيش الاحتلال بتسريبها ليتحوّل الشعور بالفخر إلى إحساس عظيم بقيمة اللحظة وقوة الحدث الذي سيظلّ صداه يتردّد عبر الزمن، تتداوله الأجيال رمزا للشجاعة والتضحية والبطولة.

الشعور بالفخر والزهو نفسه هو الذي تابعناه في تعليقات وردود أفعال كثيرة لمواطنين عاديين ومفكّرين وساسة وإعلاميين ومشاهير في الدول العربية، بل وحتى بعض الغربية، ومن جميع بقاع الأرض من شعوب وأمم مختلفة، فغصّت منصات التواصل الاجتماعي بتدوينات وتصريحات لمواطنين عالميين من كل الدول، ومن الدول الغربية المساندة لإسرائيل ومن أميركا، بل وحتى من إسرائيل تشيد ببطولة الرجل وشجاعته وصلابته، وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة مقاوماً محارباً صامداً ومواجها قضاءه الذي اختاره عن قناعة، وطلبه، وسعى إليه بكل جهده، وهو الشهادة، وقد نالها كما تصوّرها وتنبأ بها في تصريح شهير له.

الصورة الأخيرة للسنوار وهو ملثم بكوفيته، يرتدي جعبته العسكرية، ويلوّح بعصا خشبية في يده باتجاه المسيّرة الإسرائيلية التي كانت تصوّره، ويحزم ذراعه الأخرى بحبل أو سلك لوقف نزيف الجرح الغائر في ساعده، تختزل حياة ملحمية لرجل شجاع، عاش من أجل قضيته واستشهد لأجلها مقاوماً ومتحدّيا. صورة تضع اسمه على سجل أيقونات أبطال تاريخيين، حاربوا من أجل الحرية والكرامة، واستشهدوا في ساحة الشرف، مثل المجاهدين عمر المختار في ليبيا، وعبد القادر الجزائري في الجزائر، والمقاوم موحا أوحمو الزياني في المغرب، وعزّ الدين القسام في فلسطين والمقاتل الأممي تشي غيفارا، والمناضل الكونغولي باتريس لومومبا، وآخرين أسماؤهم مسجلة في سجل البطولة والموت شرفا في ساحة القتال دفاعا عن حرية شعوبهم وكرامتها.

> إرث السنوار سوف تتوارثه الأجيال المقبلة، وسوف يبقى خطه النضالي دربا يسير عليه كل مقاوم من أجل الحرية من بعده

لحظات قبل إعدام تشي غيفارا سأله جلاده إن كان يفكر في الخلود، فردّ الثائر الأممي بأن ما يهمّه أن تُخلّد الثورة، لأنها التي تجسد فكره وروحه، وكان إعدامه في قمم جبال بوليفيا سيكون نسبيا منسيًا، لكن الصورة التي التقطت لجثمانه المسجى، والتي شبهها بعضهم بصورة المسيح بعد صلبه، كما يعتقد المسيحيون، وكان الغرض منها التنكيل به ميتا، حوّلته إلى أيقونة، سيدخل عبرها إلى التاريخ من بابه الواسع. كذلك، ستبقى أخر صور الشهيد المغوار السنوار في لحظاته الأخيرة وهو يقاوم حتى آخر نفس حاضرة في الوعي الجماعي لأجيال مقبلة، محاربا من أجل الحرية. لم يهرب ولم يخف ولم يرتعب أو يهن، أقبل على الشهادة مقبلاً لا مُدبراً، هي صور انتصار وتحدٍّ لمقاتل شجاع حارب حتى النفس الأخير من حياته وذراعه شبه مقطوعة، وكأنه يحاكي قصيدة الشاعر الكبير محمود درويش الذي تنبأ بهذه الصورة المحمية في مقطع من قصيدته التي يخاطب فيها السنوار من وراء غيابه الأبدي «حاصر حصارك .. لا مفرّ / سقطت ذراعك فالتقطها / واضربْ عدوك.. لا مفرّ ...

رحل السنوار عن دنيانا الفانية، لكن إرثه سوف تتوارثه الأجيال المقبلة، وسوف يبقى خطه النضالي دربا يسير عليه كل مقاوم من أجل الحرية من بعده، أما فكره وعبقريته في تحدّي عدوّه ومواجهته فسيبقى مرجعا ونموذجا يُدرس ويُحتذى به. كان السنوار تجسيداً حيا لعبقرية المقاومة الفلسطينية وحوّلته لحظة استشهاده البطولية إلى الرمز المثالي للأبطال الذين سيأتون من بعده ليحملون فكره وقضيته التي ما زالت حية معنا، وسيكون أجمل نعي وتكريم وتخليد للسنوار ورفاقه من المقاومين، من استشهدوا منهم ومن لا يزالون يقبضون على الزناد دفاعا عن الشرف والعرض والأرض، هو صون فكر المقاومة، وحمل قضيتها من بعده حتى النصر الذي سوف يأتي ذات يوم، لأن الظلم والعدوان مهما طال فهو إلى زوال، أما الحقّ فلا بد أن ينتصر ولو بعد حين.

(كاتب وإعلامي مغربي)

الأمم المتّحدة والإرهاق الدبلوماسي في نزاع الصحراء

محمد طيفوري

أعاد مبعوث الأمم المتّحدة إلى الصحراء ستيفان دي ميستورا، النزاع بشأن قضية الصحراء بين المغرب وجبهة بوليساريو إلى المربّع الأول، بعدما اقترح (مخالفاً التوقّعات كلّها) في مجلس الأمن خلال جلسة مغلقة، الأربعاء الماضي (16 أكتوبر/ تشرين الأول)، خيار تقسيم الإقليم وسيلةً لتسوية أحد أقدم النزاعات في القارّة الأفريقية. ما يسمح، وفق الدبلوماسي الأممي، «بإنشاء دولة مستقلّة في الجزء الجنوبي من جهة، ودمج بقيّة الإقليم جزءاً من المغرب من جهة أخرى، مع اعتراف دولي بسيادة المغرب عليه». هكذا سيصبح بإمكان الصحراويين اختيار السلطة التي يرغبون في العيش تحت إدارتها.

يعاكس مشروع التقسيم «الجديد» (وهو ليس كذلك؛ إذ سبق لجيمس بيكر الذي شغل منصب المبعوث الشخصي للأمين العام سبع سنوات (1997 - 2004) أن طرحه عام 2001 تحت مسمّى «الحلّ الثالث»)، الذي يمنح المغرب السيادة على ثلثي الصحراء في مقابل إقامة «الجمهورية الصحراوية» في الثلث المتبقّي، التحرّكات والدبلوماسية التي تشهدها قضية الصحراء في كلا الجانبين. وبدا ذلك واضحاً من تعليق دي ميستورا، الذي عبّر عن أسفه لعدم إظهار الطرفين أيّ مؤشّر على الاستعداد للمضي في التباحث بشأن هذا المقترح.

اعتبرت جبهة بوليساريو أنّ الخطة فشلت في ترسيخ حقّ «الشعب الصحراوي» في تقرير المصير. وزاد ممثلها لدى الأمم المتّحدة، سيدي محمّد عمّار، موقف الجبهة وضوحاً، بتصريحه بأنها «تؤكّد بقوة رفضها التام والقاطع أيّ مقترحات أو مبادرات». هكذا تتوحّد الجبهة مع المغرب، هذه المرّة، في رفض خيار التقسيم، بعدما قبلت به سابقاً في مخطّط جيمس بيكر، حسبما ورد في تقرير الأمين العام الأسبق للأمم المتّحدة، كوفي عنان، في فبراير/ شباط 2002، بخلاف المغرب الذي كان دوماً معترضاً على مشروع التقسيم.

إحياء قرار التقسيم المنسي لأكثر من عشرين عاماً، بيدي الدبلوماسي السويدي الإيطالي دي ميستورا، مردّه إلى الجمود الذي طاول القضية في أروقة الأمم المتّحدة، لا سيّما منذ تعيينه مبعوثاً أممياً، في أكتوبر/ تشرين الأول 2021، بعدما عجز عن استئناف العملية السياسية، مع الخشية من احتمال العودة إلى الخيار العسكري، بعد تحلّل الجبهة من اتّفاق وقف إطلاق النار عام 2021، ما دفعه إلى مطالبة الأمين العام بأن «يعيد النظر في جدوى دوره مبعوثاً للصحراء، إذا لم يتحقق أيّ تقدّم خلال الأشهر الستّة المقبلة». لكنّ مساعي الرجل إلى إحراز تقدّم في نزاع معقّد ومتشابك يوشك على إتمام 50 عاماً، جاءت على عكس المتغيّرات في أرض الواقع من الجهتين، فجبهة بوليساريو ومعها الجزائر، التي صرّح وزير خارجيتها أحمد عطّاف، بمناسبة يوم الدبلوماسية الجزائرية، بأنّ الحكم الذاتي «خرافة لا يمكن أن تؤنّس لأيّ حلّ لأنها تتنافى أصلاً وحقّ تقرير المصير»، لا تزال منتشية بقرار محكمة العدل الأوروبية، الصادر في الرابع من أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، لصالحها ضدّ المغرب، ويقضي بإبطال اتفاقيتي الزراعة والصيد البحري، المبرمتين عام 2019، بين الرباط والاتحاد الأوروبي.

تنضاف نقطة جديدة للجبهة إلى مكاسب سابقة، جديدها أخيراً مضمون تقرير الأمين العام للأمم المتّحدة أنطونيو غوتيريس، في أغسطس/ آب الماضي، بشأن المنطقة بعد ثلاث سنوات من تعليق العمل بوقف إطلاق النار، أعرب فيه عن قلقه العميق من تدهور الوضع في الصحراء، مطالباً الطرفين بتجنّب الأعمال العدائية وغياب وقف إطلاق النار بمثّلان انتكاسة واضحة في البحث عن حلّ سياسي لهذا النزاع طويل الأمد».

أحدث المغرب اختراقاتٍ دبلوماسية مهمّة، لعلّ أبرزها دعم واشنطن مشروع الحكم الذاتي في الصحراء، باعتباره حلاً جدّياً وواقعياً، يحظى بالمصداقية والقابلية للتطبيق. أعقبه تأييد عدة عواصم أوروبية، مثل: برلين ومدريد وأمستردام وبروكسيل وفيينا، وكانت باريس آخر المتحقّقين بقائمة المناصرين للمبادرة المغربية، بعد إعلان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون (في يوليو/ تموز الماضي) تأييد بلاده مخطّط الحكم الذاتي أساساً وحيداً لحلّ نزاع الصحراء. بذلك تكسب الرباط صوتاً آخر، في الخماسي دائم العضوية في مجلس الأمن، إلى جانب الصوت الأميركي دفاعاً عن وحدته الترابية.

بالموازاة مع ذلك، ومنذ استعادة مقعده في الاتحاد الأفريقي، دشّن المغرب بدءاً من عام 2019 دبلوماسية القنصليات في الصحراء، وذلك بتشجيع الدول على فتح تمثيليات دبلوماسية لها في كبرى حواضر الصحراء (مدينتي العيون والداخلة). كانت تشاد أحدث الدول التي تخطو هذه الخطوة، بتدشينها (14 أغسطس/ آب الماضي) قنصليةً في مدينة الداخلة، ليبلغ إجمالي القنصليات هناك 30 قنصلية لدول أفريقية وعربية.

كما كانت قضية الصحراء، وعلى غير العادة، محور آخر خطاب لعاهل البلاد، في افتتاح أشغال البرلمان (يوم الجمعة 11 أكتوبر/ تشرين الأول الحالي)، فيما يشبه التفاعل، ولو بطريقة ضمنية، مع قرار محكمة العدل الأوروبية، وذلك بحديث الملك محمّد السادس عن إحراز تقدّم كبير في إدارة النزاع، من خلال انتقال المغرب في تعامله مع ملفّ الصحراء: «من التدبير إلى مرحلة التغيير داخليا وخارجيا، وفي كلّ أبعاد هذا الملفّ». ودعوت كذلك لاعتقال من مقاربة ردّ الفعل إلى أخذ المبادرة والتحلي بالحزم والاستباقية».

يظهر أنّ هذا الحصاد الدبلوماسي المتراكم في القضية من الطرفين لم يدخل في حسابات المبعوث الأممي، ستيفان دي ميستورا، لحظة اقتراحه التقسيم خياراً لإنهاء هذا النزاع، فتفاعل المغرب مع المقترح؛ إي القبول بمشروع دولة تلغي حدوده مع موريتانيا، يعني التفريط بالجغرافيا السياسية وقطاعها مع تاريخانية الماضي والمصالح الاستراتيجية في العمق الأفريقي، والتفريط أيضاً في 17 عاماً من الجهود الدبلوماسية دفاعاً عن مشروع الحكم الذاتي، منذ تقديم الخطة في إبريل/ نيسان عام 2007 في مجلس الأمن. كما يمثّل كذلك نكوصاً وردّة، بل وحتى فقداناً للبوصلة، إذ لا يعقل أن ترفض الرباط خيار التقسيم عام 2001، وتقبله عام 2024. نزاعا تلو آخر يتبيّن عجز الأمم المتحدة في القيام بالأدوار التي استُحدث من أجلها قبل ثمانية عقود، ففي ملفّ الصحراء مثلاً اختار دي ميستورا أن يتحرّك ضدّ التيّار باستعادة حلول قديمة ومُتجاوَزة، وكأنّ دبلوماسية الأمم المتّحدة أصابها الإرهاق من نزاع الصحراء، متجاهلاً الأداء الدبلوماسي والحقائق في الأرض، وفي غيرها من القضايا في مختلف بقاع العالم، حتى باتت أشبه بغرفة لتسجيل الحضور ليس إلا، وما حرب الكيان الصهيوني الهمجي على غزّة سوى دليل قاطع على حقيقة أنّ العالم بحاجة إلى أمم متّحدة جديدة.

(كاتب مغربي)

محتجون صحراويون في مدريد، 30 مارس 2022 (مارتا فرنانديز هارا/Getty)

الرمزية قاتلة السياسة في انتخابات أميركا

ارنست خوري

أحوال الأميركيين ذوي الأصول العربية و/أو المسلمة قبل 13 يوماً من حلول موعد انتخابات الرئاسة توحي بأن الفعالية السياسية ستكون أكبر الضحايا هناك، بسبب خطوات رمزية تضرّ بمصالحهم، أفراداً وجماعات. من بين الأميركيين العرب والمسلمين مَن قرّر عدم الاختيار ما بين كامالا هاريس ودونالد ترامب، وهؤلاء يمثلهم قرار «اللجنة العربية - الأميركية للعمل السياسي»، آباك (AAPAC). داخل هذه الفئة تجد مبادرة ناخبين في الدائرتين التاسعة والعاشرة في ولاية نيويورك لمعاقبة هاريس، عبر وضع اسم هند رجب على ورقة الاقتراع في الخامس من نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. وهند رجب طفلة فلسطينية قتلتها دبابة إسرائيلية في يناير/ كانون الثاني 2024 في مدينة غزّة. فئة ثانية من هؤلاء تجسّدها حركة «غير الملتزمين» في الحزب الديمقراطي التي تركت الحرية التصويتية لأعضائها. جزء ثالث يتعلّق بالعرب حصراً، ويقولون، بحسب بعض استطلاعات الرأي، إنهم سيصوتون بنسبة قد تصل إلى 40% لمرشّحة حزب الخضر جيل ستاين، المرشّحة اليسارية الرمزية التي تأكل من حصة أصوات المرشّحة الديمقراطية. تيار رابع ينتظم في صفوف منظمة «إمغيج باك» (Emgage PAC)، وهي إحدى أكبر اللوبيات السياسية الإسلامية الأميركية، اتفق أعضاؤه على دعم هاريس. وفي موقع خامس، يُخبرك استطلاع رأي نشره أخيراً «المعهد العربي - الأميركي» أن 46% من الناخبين العرب سينتخبون ترامب.

في هذه الخريطة المعقّدة من نيات التصويت، تحتلّ إسرائيل والدعم الأميركي المطلق لها في حربها الإبادية على الفلسطينيين، ثم في عدوانها على لبنان، موقعاً أساسياً، إلا بالنسبة لناخبين عرب ومسلمين هم ترامبيون، قبل حربي غزّة ولبنان. هؤلاء فئة وازنة من العرب والمسلمين، قناعاتهم وأخلاقهم ومصالحهم من قناعات ترامب وأخلاقه ومصالحه، ويُقال فيهم ما يمكن قوله عن عرب ومسلمين من ناخبي وعقائدي «التجمّع الوطني» اليميني المتطرّف في فرنسا وأحزاب فاشية أخرى في كل مكان. وبعد استبعاد هؤلاء، الترامبيين العرب والمسلمين من موضوع هذه العجالة، وجب التذكير بأنّ فعل التصويت في أي انتخابات ديمقراطية فعلاً، ونزيهة حقاً، ليس فعلاً رمزياً، ولا فولكلور عاطفياً، بل قرار تترتّب عليه نتائج ضخمة، فكيف إذا كان الأمر يتعلّق بانتخابات أكبر وأقوى وأغنى بلد، وقد حكمت حركة الهجرة بأن يكون للعرب والمسلمين في ثلاث من أهم الولايات المتأرجحة (ميشيغين وويسكونسن وبنسلفانيا) 44 صوتاً في المجمع الانتخابي من أصل 538؟

أمام الناخبين العرب والمسلمين من غير الترامبيين في أميركا فرصة لمنع تكرار حصول كارثتيْن كانت لهم أو لأبنائهم يد طولى فيهما: فوز الجمهوري جورج بوش على الديمقراطي آل غور بفعل تصويت عربي ومسلم وازن آنذاك لرالف نادر في انتخابات عام 2000، ثم فوز ترامب على هيلاري كلينتون في 2016 بعدما صوّت عربٌ كثر لمرشّحة حزب الخضر جيل ستاين إيّاها، وكأنّ هؤلاء انتخبوا ترامب بشكل غير مباشر. بعد 13 يوماً، كل مواطن أميركي يهمّه احتمال أن تصبح أميركا أفضل وأكثر عدلاً وتوازناً وتقدّمية في الداخل ومع الخارج، وأقلّ حربية ودعماً لإسرائيل وأكثر اهتماماً بالمناخ والمساواة والحقوق وأقل توحشاً في رأسماليتها، يجب أن يصوّت لكامالا هاريس. لا لشيء إلا لأن فوز مرشّح ديمقراطي في أميركا يفتح احتمالاً، مجرد احتمال، لأن تتحقّق تلك الآمال أو بعضها، بينما التصويت للمرشّح الجمهوري هو مقبرة تلك الاحتمالات. أما التصويت لمرشّح ثالث في نظام انتخابي قائم على الثنائية الحزبية، فليس سوى شعبوية تخدم الشعبويين، ترامب في حالتنا، أقبح الشعبويين وعرّابهم.

الطريق إلى جهنم معبّد بالنيات الطيبة، والطريق إلى ولاية رئاسية ثانية لدونالد ترامب قد يكون معبّداً بقرارات رمزية نقيضة للسياسة وقاتلة لها، من نوع التصويت بورقة بيضاء، أو انتخاب جيل ستاين أو رفع لافتة «غير ملتزم».

كيف صارت إيران الحلقة الأضعف؟

مروان قبلان

لا بد لأي مراقب لسياسة إدارة الرئيس بايدن نحو إيران إلا وأنْ يُدهشه مقدار التحوّل الذي طرأ عليها في السنوات الأربع الماضية. عندما وصل بايدن إلى الحكم في يناير/ كانون الثاني 2021 تمحورت سياسته الخارجية حول آسيا، وكان عليه، كما أوباما من قبل، «فكّ الارتباط» بالشرق الأوسط، حتى يركز على الصين. «فك الارتباط» أيام أوباما كان مشروطا بالانسحاب من العراق وإبرام اتفاق يجمد برنامج إيران النووي لفترة لا تقل عن 15 عاما تستعيد خلالها واشنطن مكانتها الدولية وقدراتها الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية التي استنزفتها «الحرب على الإرهاب»، والأزمة المالية العالمية التي ضربت عام 2008. بالنسبة لبايدن، «فكّ الارتباط» بالشرق الأوسط كان يتطلّب الانسحاب من أفغانستان والعودة إلى الاتفاق النووي مع إيران (انسحب منه ترامب عام 2018)، شرطين لازمين لمحاصرة الصين. لكن الأمور لم تسر كما اشتهى بايدن. وكما تسبّب انسحاب أوباما المتعجل من العراق وسياسته الداعمة لنوري المالكي في صعود تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، واضطرّ بعدها للعودة مجدّدا إلى الشرق الأوسط لقيادة التحالف الدولي للقضاء عليه، ولتنفذ الصين بجلدها مرة أخرى، تسبّب الانسحاب الفوضوي لبايدن من أفغانستان في إرسال إشارات خاطئة شجّعت بوتين على غزو أوكرانيا، ولتتلقف معها سياسات واشنطن في المنطقة والعالم مرّة أخرى.

مع اندفاعه لحاصرة روسيا وتدفيعها ثمن غزو أوكرانيا، اضطرّ بايدن لإعادة ترميم تحالفاته القديمة في الخليج، فوصل ما انقطع مع السعودية، التي كان تعهّد بعزل ولي عهدها بسبب علاقته الوثيقة بخصمه ترامب، كما أوقف صادرات السلاح اليها بسبب حرب اليمن. مع اندلاع الحرب الأوكرانية، قرّرت إيران أن تأخذ الخطوة الأكثر خطورة وتتحدّى إدارة بايدن في رهانها العالمي الأكبر (هزيمة روسيا وإضعاف الصين). رأت طهران أن هزيمة موسكو ستُضعف موقفها أمام واشنطن، فساندت، ابتداء من صيف عام 2022، روسيا سرّاً عبر تزويدها بطائرات مسيّرة رخيصة إنما فعّالة، قبل أن تزوّدها بصواريخ بالستية في مرحلةٍ لاحقة. ظنّت إيران أنها بهذه الطريقة تضغط على الغرب لتغيير موقفه من سياسة العقوبات، وراحت تأمل فوق ذلك بتبلور تحالف روسي- صيني- إيراني. كوري شمالي. لاحت ملامحه مع أول زيارة معلنة لوفد عسكري من هذه الأخيرة إلى طهران في ابريل/ نيسان 2024. لكن طارئا غير متوقع قلب الحسابات من جديد: «طوفان الأقصى». عادت واشنطن إلى التركيز على المنطقة التي ما فتئت تحاول عبثاً الخروج منها، ولقّت بثقل

حين نسيَ النبي إشعياء ذكر بشار الأسد!

أيمن الشوفي

يصعبُ انتشال سورية ممّا هي فيه، من أوصالٍ وأشلاء متعدّدة تسكنها احتلالاتٌ أجنبيةٌ تفيضُ منها أربعُ لغاتٍ مختلفة، ومن خزائنَ عامرة بالخراب والمهانة والمذلّة تجعل بشار الأسد عاجزاً عن دحضِ وجودها، أو إنكارها، وهو المتواري عن الأنظار منذ مدّة تسبق قصف الطيران الإسرائيليّ لأهداف عسكرية في مدينته، مدينةِ اللاذقية، وذلك فجر يوم الخميس 17 أكتوبر/ تشرين الأول، وقبل هذا بيومين قصفت إسرائيل أيضاً هدفاً لها في أحد أبنية المزّة 14 (مجموعة أبنية يتألّف كل منها من 14 طابقاً وسط العاصمة دمشق)، كلُّ هذا وزعيم النظام السوري لا يشجب، ولا يندد، ولا يستنكر، ولا يتحدث عن الردّ في الزمان والمكان المناسبين، فلسانهُ مسبيٌّ، ولا يريد استرداده، متجاهلاً التذكيرَ الإسرائيلي بمواقفه الوطنية (!) والقوميّة (!) مُحصياً ضحايا الاستهدافات الإسرائيلية، وهم باتوا كُثرا من قادة محور المقاومة والممانعة، وكان جديدهم أخيراً، يحيى السنوار، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، والعقل المُدبّر لعملية طوفان الأقصى قبل عام.

ثمّة إذاً ما استأصل وجود بشار الأسد من هذا المشهد المُراوغ ومترامي الأطراف، حيث تمارس إسرائيل فيه فعلَ التوسّع بلا لجام يمنعها عن التمادي به، بحجّة ضمانِ أمنِ حدودها، حتى إنها توغّلت، فبلغتْ بلدة كودنة في ريف القنيطرة الغربي، ونصبت سياجاً شائكاً هناك، بطول نصف كيلو متر، وعرض كيلو متر، بعد هذا توغّلت بستّ دبابات ميركافا داخل الأراضي السورية في منطقة الجولان، وحفرت خنادقَ هناك، وأنشأت نقاطَ مراقبة، وأسدُ دمشق لا يستنفر، باقٍ في غيبوبته، راجياً ألا يوقظه منها أحدٌ، حتّى وإن وصل الجيش الإسرائيلي إلى مشارف العاصمة دمشق، يريد رأس إيران هناك، فإن بشّار الأسد راضٍ بمنامته تلك، ومستقرٌّ بها، فذاك عنوان إقامته الدائم، وهو يُخطئ إنْ اعتقد بأنّ وزنه السياسي سيزداد حالَ بقائه متفرّجاً على مشاجرة المصالح الإقليمية والدولية على الأراضي السورية وفوقها، بل بات وزنه السياسي صفراً بعدما صار أداةً يعبث بها الجميع، ويستخدمونها استخداماتٍ محددة، ويضعون لها تاريخ صلاحيّةٍ وانتهاء.

> جرّ بشّار الأسد سورية كاملةً إلى التقسيم والدمار والتهجير والإبادة الممنهجة والفقر، أتقنَ فنون الاختباء والفرار بحصافة واقتدار

> من المرجّح أن رئيس النظام السوري يدرك أنّ تفاهته السياسية هي ثمن بقائه في حكم سورية، وهذا ما يجعله حريصاً على التحصّن بها

فبشّار الأسد يوحي أنه لا يريد مزيداً من النفوذ الإيراني في سورية، لكنه لا يقوى على المجاهرة بذلك، ثمّ تنسحب القوات الروسيّة من نقاط مراقبة كانت تشغلها قُرب خطوط التماس مع الجولان السوري المحتل خلال الربع الأول من شهر أكتوبر/ تشرين الأول، ولا يقوى «أسد العروبة!» على معاتبة «حليفه» الروسي، وسؤاله عن سبب انسحابه التكتيكي ذاك؟ وهل يعني هذا انكفاءَ «الحليف» عن دعم «حليفه» إن قررت إسرائيل صفع رأس النظام السوري على نحوٍ أشدّ إيلاماً من ذي قبل!

بات من السهل إذاً معاينة التلف الكلّي الذي ارتادَ خطاب «المقاومة والممانعة والعروبة» باعتباره وصفة نظام الأسد لأجل قتل السياسة وتسميم فضائها في سورية، بحجّة قدسية القضية الفلسطينيّة وأولويّتها، فرأينا كيف استسهل بشار الأسد رميَ هذه الأكاذيب الأيديولوجيّة المتعالية بمضمونٍ شعاراتي لا يهتزّ، ثمّ التبرّؤ منها! ألم يتحدث يحيى السنوار ذات مرّة عن الساحات العربية الرديفة والمساندة لغزّة وحماس، وسمّى سورية حينها باسم «سورية الأسد» وقال إنّ فيها جُند الشام على حدّ وصفه، لكن «أسد سورية» صاحبَ الباع الطويل في شراء المذلّة مقابل استمراره بالحكم، لم ينع السنوار الذي نسبَ سورية إليه وإلى عائلته، مثلما لم ينع باقي قادة محور المقاومة الذين اقتادتهم إليها تباعاً آلةُ التصفية الإسرائيلية.

غير أنّ فرقاً شاسعاً يمكن الاهتداء إليه إنْ قارنا بين استشهاد السنوار في ساحة المعركة، وهو الذي طاولته اتهاماتٌ جمّة بجرّ غزة إلى الدمار، ثم بجرّ محور المقاومة كاملاً إلى المحرقة الإسرائيلية، لكنّ الرجل ماتَ قابضاً على السلاح، في حين أنّ بشار الأسد الذي جرّ سورية كاملةً إلى التقسيم والدمار والتهجير والإبادة الممنهجة والفقر، أتقنَ فنون الاختباء والفرار بحصافة واقتدار، ينتظر أن يقبض ثمن اختبائه الذليل ذاك، ولعل زيارة وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، دمشق، الأحد الماضي، هي ما كان ينتظره بشار الأسد لتخفيف محنة الملجأ عليه.

كما أنّ الحديث عن الفروق بين المواقف السياسية المتعلقة بإسرائيل للأنظمة المحيطة بالنظام السوري الذليل، إنّما يُحيلنا مباشرةً إلى تصريحات الرئيس التركي، رجب طيّب أردوغان، منتصف أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، حين حذّر من تبعات أيّ تحرّكٍ عسكريّ إسرائيلي باتجاه العاصمة السورية دمشق، وتحدّث عن توجّب تفعيل آليات تعاونٍ صريحة، ومثمرة بين روسيا وسورية وإيران لأجل تطويق هذه المخاوف المتمثّلة بالزحف الإسرائيلي التوسّعي المحتمل داخل المنطقة، في وقتٍ يختار فيه رئيس النظام السوري، بشار الأسد، الاختباءَ سلاحاً قد يهزم من خلاله مخاوفَه المريضة المتعلّقة باقتلاعه من حكم سورية إثرَ غارةٍ إسرائيلية طائشة عليه! لكن، وفعلياً ليس من مصلحة إسرائيل فعل ذلك، أي تصفية حليفٍ غبيّ لها يصعبُ استبداله بمرادفٍ آخر شبيهٍ به، أمينٍ على تنفيذ كلّ ما يوكل إليه من دون اعتراض أو مناقشة، ومن المرجّح أن رئيس النظام السوري يدرك أنّ تفاهته السياسية هي ثمن بقائه في حكم سورية، وهذا ما يجعله حريصاً على التحصّن بها.

جاء في الإصحاح 11 من سفر إشعياء: «فيعود الربُّ ليمدَّ يده ثانيةً، ليستردَّ البقيّةَ الباقية من شعبه، من أشور ومصر وفتروس وكوش وعيلام وشنعار وحماة ومن جزائر البحر، وينصبُ رايةً للأمم، ويجمع منفيي إسرائيل، ومشتتي يهوذا من أطراف الأرض الأربعة، وينقضون على أكتاف الفلسطينيين غرباً، ويغزون أبناء المشرق معاً، ويستولون على بلاد أدوم وموآب، ويخضع لهم بنو عمون» ولعل الإيحاءات التي يُمسك بها هذا النص جيداً، تفيدُ عقليّةَ اليمين الإسرائيلي الحاكم في إعادة بعث تلك المدلولات الميثولوجيّة في أزمنة لاحقة لزمن كتابتها، إذ إن نتنياهو، وفي خطاب تلفزيونيّ له أواخر أكتوبر/ تشرين الأول من العام الماضي، تحدّث صراحةً بأنه سيحقق نبوءةَ إشعياء، بحيث لن يسمع الإسرائيليون بعد ذاك التاريخ عن الخراب في أرضهم، وسيكون (رئيس الوزراء الإسرائيلي) سبباً في تكريم شعبه، وبأن شعبه هم أبناء النور، وغيرهم أبناء الظلام، وسينتصر النور على الظلام، وفي مسلك كلامه حينها عرّجَ نتنياهو على ما تناوله الإصحاح التاسع من من السفر ذاته «لكن لن يخيّم ظلام على التي تعاني من الضيق، فكما أذلَّ اللهُ في الزمن الغابر أرضَ زبولون، ونفتالي، فإنه في الزمن الأخير يُكرّم طريق البحر وعبر الأردن جليلَ الأمم، الشعب السالك في الظلمة أبصرَ نوراً عظيماً، والمقيمون في أرض ظلال الموت، أضاء عليهم نور».

ولعل تلك الميثولوجيّة البرّاقة والعنيدة، هي التي تستميل العقل الإسرائيلي المتطرّف نحو استعجال مزيدٍ من فضائع التوسّع والإبادة، على الأقل هذا ما نُدركه حين نُترجم إلى العربية سلوك الكيان السياسي والعسكري منذ عامٍ على الأقل، ومن المحزن أيضاً ألا يأتي إشعياء النبيّ على ذكر بشّار الأسد في أيّ من إصحاحات سفره الطويل البالغ، عددها 66 سفراً، إذ لا وجود لشخصيةٍ تحمل اسم أسد العروبة، أو الرفيق الأمين العام المناضل بشراسة، المنذور لدحر إسرائيل من النهر إلى البحر، لكن التاريخ بإمكانه أن يكون أنبلَ من النبوءة، حين يتحدث عن فأر دمشق المختبئ، وكيف استطاع تدمير البلاد وبيعها، من دون أن يمسك به أحد.

(كاتب سوري)

عن أتباع العسكرتارية السورية الجديدة

عمر الشيخ

من يختار الأنظمة في الشرق الأوسط أو في المنطقة العربية؟... غالباً ما تُدار العملية عبر علاقات مُعقّدة بين أنظمة ذات عمق استخباريّ تقسم بينها مصالح مشتركة، وهي على الأرجح أكبر من الدول العربية. أنظمة ليست مُتجانسة، إنما مُتحالفة في مساحات مُعينة بغرض التأثير في القرار السياسيّ إقليمياً، تُحيّد الشعوب جانباً، تبحث عن الأكثر بطشاً، تسهّل وصوله ليكون رئيساً، ويستمرّ في دوره، طالما أثبت امتلاكه سلطة فولاذية على العباد وثروات البلاد، لا يسيطر سياسياً فقط، بل عسكرياً على الأرض وفي السماء.

هناك اعتقادٌ بأن البلدان التي تحكمها أنظمة عسكريّة تنتهي فيها المعارضة السياسية إلى السجن وأحياناً القتل. وتبعاً لفهم نظريات الخوف التربوية في علم النفس، ينحاز الشعب للنظام القوي خوفاً على حياته من الفناء، لأنّه يرى قتل النّاس بمبرّرات أمنيّة تخترعها تلك الأنظمة، تسوّقها في إعلامها، إضافة إلى تصديرها التجهيل إلى شعوبها، على أن الاحتجاج خيانة، والتفكير ينال من هيبة الدولة. أنظمة تقبع فوق التراب العربي، لا تستشير شعوبها بشنّ الحروب، داخلية كانت أم خارجية. تزجّ شعوبها فقط دفاعاً عن سلطتها. الأدوار مكتوبة برعاية الدول التي تموّل الشرق الأوسط اليوم بالسلاح والموت. كلّما كان زعيم نظام عربيّ أكثر دمويّة أصبحت حظوته بالاستمرار أكبر، فوق السّلطة. مرّت سنوات منذ اندلاع الثّورات العربية خلال العقد الماضي، ومرّت في أثناء مواجهتها ثورات مُضادّة، وبعدما هزّمت معظم الأنظمة شعوبها، وأنهكت اقتصادها لتمويل القتل والنزاعات، نضجت لدى إسرائيل الاختراقات والخطط والقرارات. كانت تُراقب انهيار الشعوب العربية أمام آلة الطغيان العسكريّة للأنظمة الحاكمة.

اتّبع أغلب الزعماء في تلك الأنظمة مبدأ: أَرهِب شعبكَ، حصّن أجهزتَكَ الأمنيّة، انشر الرعب، قنّن الخدمات البسيطة للحياة، احتفظ بحقّ الردّ على عدوكَ التاريخيّ؛ ثمّة من سيأخذ حقّك في ما بعد، حقّك بأن تبقى زعيماً تسكن قصور صمتكَ وتحكي عنكَ بلاغة الشّعارات ضدّ الحريّة والكرامة. هكذا يصبح الشعب أمامكَ مُطيعاً، وقرار الشارع ميّالاً إليكَ. أنت الحاكم مهما كان طغيانك عنيفاً، تذكّر بأنّ هناك من سيبرّرون جرائم القائد، حتّى لو طاولت أفراداً من عائلاتهم! تستقوي الأنظمة التي أمامنا اليوم، في المنطقة العربية، على الشعب بالشعب نفسه. قامت عقوداً بتغذية الجوانب اللابشرية في الإنسان التي أشار إليها ألبير كامو. ومن السهولة بمكان أن

> عانت العسكرتارية التي اعتمدتها فصائل المعارضة السورية من ضعف الوحدة والثقة

> ينغلق تمثيل الفئات الاجتماعية السورية في مناطق سيطرة المعارضة على أغلبية سنيّة، وستكون الجماعة الأكثر تمثيلاً هناك هي من أتباع العسكرتارية الجديدة

تظاهرة مؤيدة للثورة السورية، امستردام، 19 مارس 2022 (آنا فرنانديز/Getty)

يُصبح القتل فداءً للنظام أو للقائد الذي هو الوطن (...) مع التحفّظات على مفهوم الشهادة دفاعاً عن البلد ضدّ العدو الذي يشنّ حرباً لإبتلاع الأرض وقتل النّاس، لكن الشهادة توقّفت في بلد مثل سورية، مثلاً، لا يقاتل نظامها سوى المعارضة. كرّس نظام بشّار الأسد، الفداء المُغلق والمُحدّد، والذي لا يدعم أيّ فرص لنهوض الشعب السوريّ من الاستعباد. كأن الفداء عند هذا النظام مثل محرقة بقية الأنظمة العسكريّة الشبيهة له في المنطقة العربية، والتي كانت تعزّز انتشار الفناء والفقر والخوف وتزيّف الشهادة، ذلك المفهوم النبيل بالتضحية دفاعاً عن الأرض والكرامة، والمستضعفين.

حين انتفضت الشوارع في سورية في الرُبع الأوّل من عام 2011، حقّر النظام العسكريّ الحاكم هناك كلّ من تجرّأ على التفكر بالحريّة، صنّفهم خونة، واجه أصواتهم بالسّلاح، فكان الردّ الثوريّ بالسّلاح أيضاً. ربّما كان في الحسبان أن النظام وحدَه، وأن العالم سوف يتضامن مع الشعب المُضطهد. ولخبرة النظام القادمة من بقية زملائه في شيطنة المعارضة، أخرج لهم المتطرفين من سجونه وفتح الحدود ليُدخِل الجهاديين والسلاح، وأثبت للغرب أنّه البديل الأفضل أمام سرديات الجهاد القاعديّ. كان يواجه مُسلّحين معارضين بخلفيات أيديولوجية مُتضاربة، متحالفة، وليست مُتجانسة، تشبه الأنظمة الكبيرة، مع فارق هائل أنّها لا تزال في مرحلة المُراهقة السياسية، هشّة، حالمة، لا تمتلك سلاح طيران، ليس لديها حلفاء يصنّعون السّلاح ويبيعونه لها، حلفاء يحلمون بقاعدة جويّة على البحر المتوسط. معارضة كانت تتخيّل أنّ لغة السّلاح كافية للمواجهة والانتصار، من دون النظر إلى توازن القوى والتحالفات والعمق الاستخباريّ في فهم البراغماتيّة الأسديّة للمنطقة.

لقد عانت العسكرتارية التي اعتمدتها فصائل المعارضة السورية من ضعف الوحدة والثقة، كانت كلّ مجموعة مسلّحة تابعة للمعارضة تظهر عليها بوادرُ انقسامِ النظام في انقسام المجتمع، والتي بدورها همّشت سلطة الفرد (راجع مقالة الكاتب «في علاقة الإنسان السوري بالسلطة» في العربي الجديد، 9/9/2024)، لتنمو سلطة الإنسان السوريّ كردة فعل ضمن مظلومية طويلة، وضعت الثورة السورية في مأزق الاستحواذ على الموارد الاقتصادية المتواضعة. كما فصلتها عن واقعها السياسيّ ونقلت معظم ما فيها من محاولات للتغيير إلى رؤى رومانسية بعيدة عن واقع قوات المعارضة التي لا تمتلك اقتصاد دولة. كانت هذه القوات تسعى لإسقاط نظام متفق عليه من صنّاع الأنظمة في الشرق الأوسط منذ عقود، هؤلاء الذين يتقاسمون مصالحهم على أرض سورية مثلما يتقاسمون مصالحهم في بلدان عربية أخرى برّاً وبحراً، نفطاً وغازاً وعمالة. بمعنى أدقّ، كان على المعارضة المسلحة الحالمة أن تمتلك دعماً إقليمياً فيما لو نجحت بتصنيع رئيس يقدم خدمات تتجاوز خدمات بشار الأسد ومن يحركه في الدول الكبيرة. وبناءً على ذلك، فالعسكرتارية المضادّة التي طُبّقت في الثورة السورية انتهت للعب أدوار متواضعة يلخّصها الداعمون لتلك الفصائل، كما نشهد اليوم في إدلب وبعض مناطق شمال سورية، حتى التمثيل السياسيّ للمعارضة بات يقتصر على ما سُمّي «اللجنة الدستورية» التي أعدمت مفهوم الثورة مجازياً.

لقد ساهمت المعارضتان السوريتان، المسلحة والسياسية، على حدٍّ سواء، بالتزامن مع فقدان القدرة على الاتحاد ورصّ الصفوف، بوضع الإنسان السوريّ في اختبار سلطويّ ناشئ اسمه «اللجوء». نقلته من واقع مواجهة سلطة المجتمع بثورة عفوية إلى مأساة تهجير تبدأ بالنزوح الداخلي، وتنتهي في المنفى المجهول. ولم يكن الإنسان السوري يسعى إلى السلطة، كان يريد كرامته وحريته، هذا ما كنّا نشعر به في الثورة السورية قبل أن تبتلعها العسكرتارية الجاهلة التي كانت تستورد أساليب الهيمنة الأسديّة ذاتها.

ما لم يتحرّر الإنسان في بلده ويشعر بقيمة نفسه كريماً حرّاً، مُصان الحقوق، يقاضي حتّى رئيس الجمهورية، لن تكون هناك حياة في تلك البلاد المُرتهنة للأنظمة الكبيرة، ستكون هناك اختراقات، عمالة، حياة مأجورة، حياة مستعارة، ولن يكون هناك إنسانٌ لهذا البلد، إنّما جسد في قطيع كبير يتكلم حين تريد السلطة ويخرس حين تريد الأنظمة. عادةً ما يكون التفكير السياسيّ والنقديّ بلا مشاعر وعواطف ومواقف ذاتية. مسطرته الحياد والتحليل والقراءة الذاهبة نحو تفكيك الأحداث بمعزلٍ عن الاصطفاف والتجييش. وعند الاختبارات، تسقط الشعارات ويبقى صدى الكلمات مسلوبة الإرادة وبلا قيمة، شعارات تشبه من تفوّه بها، كبيرة من دون أثر مطابق لها. هذا بالضبط ما يأتي في وصف فقدان بوصلة النظرة السياسية الواعية إلى الواقع السوريّ المتغير، وفهم موازين القوى والتحالفات. اليوم وسابقاً السلطة تنظر إلى النّاس وقوداً لحروبها الداخلية، لا تهتم بتطوير أوضاعهم، تشجّعهم على الهجرة منذ عقود لتبقى جماعة الأسد في الحكم وفي مؤسّسات الدولة من دون وعي أو فكر أو كرامة.

بالنظر إلى تشكيل ردّة فعل الاحتجاج العسكريّ، بعد فشل المواجهة المدنية في الثورة السورية، سوف نلاحظ كيف جرى القضاء على نخب سياسية تم انتزاعها من المكان الاعتيادي لها، لأي شخص يمكن للنظام أن يقوم بتدجينه، وبجعله صورة مبالغ فيها عما يشكل سرّ استقوائه على الأشخاص: القتل لا الحوار. لكن الإدراك الواقعيّ لإشكالية الثورة العسكرية هو الانقسام الذي يعبّر عن لاوطنية النظام نفسه، فمخيّلة الثورة، مثلاً، كانت تستلهم مما تعلمته من حقب صرعات النظام السياسية، والتي كانت عسكرية أكثر في جوهرها، كانت كثيراً ما تركّز على إعادة استخدام الأساليب ذاتها في التعامل مع الآخر - المختلف. لذلك ولد الانقسام الاجتماعي في الثورة، وعادت سلطة المجتمع بصورة المعارضة المسلحة، غذّتها المصالح الفرديّة، ثمّ العقائد المختلفة في بلد جمعه التنوع الديموغرافيّ والعرقيّ والدينيّ، لكنه لم يتجسد في تمثيل سياسيّ حقيقيّ عادل.

كانت هناك تبعية أحادية، تستمد منطقها من رُهاب العسكرتارية أيام الانقلابات وتقليد الحلول المُجربة في الأنظمة الشبيهة للسيطرة على الشعب، مثل أنظمة الحكم العسكرية في مصر والعراق وليبيا، لكن كل تلك البلدان ربما لا تشبه تماماً التعدّد الاجتماعيّ الكبير في سورية والذي كان سبب دمارها اليوم بسبب استخدام النظام له لضرب الجماعات الدينية والعرقية بعضها ببعض، والتي تتقوقع الآن ضمن مناطق النظام بعد تعرض معظمها للمجازر والتنكيل.

لننظر إلى تمثيل الفئات الاجتماعية السورية في مناطق سيطرة المعارضة، إنها تنغلق على أغلبية سنيّة، وستكون الجماعة الأكثر تمثيلاً هناك هي من أتباع العسكرتارية الجديدة كما نشهد اليوم.

(كاتب سوري في قبرص)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات لياك حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads